البرلمان العربي يدين الهجوم الحوثي الإرهابي على مصفاة الرياض

أعرب البرلمان العربي عن إدانته واستنكاره الشديدين للهجوم الإرهابي الذي شنته ميليشيا الحوثي الإرهابية بطائرات مسيرة استهدفت مصفاة تكرير البترول في العاصمة السعودية الرياض.

وأكد البرلمان العربي، أن هذا الهجوم الإرهابي يعد تصعيداً خطيراً وأمراً مستهجناً ويمثل إمتداداً للأعمال الإرهابية لميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني تنفيذاً لمخططاته التخريبية، مشيراً إلى أن هذه الاعتداءات المتكررة على المنشآت الحيوية لا تستهدف المملكة فحسب، وإنما تستهدف أمان إمدادات الطاقة عالمياً وتضر بالاقتصاد العالمي ويصل تأثيرها سلباً إلى الشرق الأوسط والعالم.

ودعا البرلمان العربي، دول العالم ومنظماته للوقوف ضد الاعتداءات الإرهابية التي تستهدف أمن وإمدادات الطاقة، مؤكداً في الوقت ذاته تضامنه التام مع المملكة العربية السعودية والوقوف معها في خندق واحد في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية مؤسساتها ضد أي اعتداء أو تهديد يطال أمنها واستقرارها، ومطالباً المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته ضد هذه الاعتداءات الآثمة التي وضعت المجتمع الدولي أماما اختبارا حقيقيا في مواجهة الأعمال التخريبية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ردا على النائب حسن جوهر

وزير الخارجية: الكويت تنتمي إلى 46 منظمة عربية وإقليمية ودولية

رياض عواد

اجاب وزير الخارجية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح على السؤال الموجه من النائب الدكتور حسن جوهر والذي طلب فيه كشف بأسماء المنظمات العربية والاقليمية والدولية التي تنتمي دولة الكويت لعضويتها

وجاء في رده: تنص المادة 99 من الدستور على أن « لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الاجابة وقد استندت المحكمة الدستورية في قرار تفسيرها للمادة الدستورية المذكورة سلفا على أن المقصود من السؤال هو طلب بيان أو استفاهم عن امر معين، أو واقعة بذاتها، أو استيضاح عن أمر مجهول، أو مفروض أن السائل على الأقل يجهله، أو توجيه نظر في أمر من الأمور، أو التحذير من تصرف الدرء خطر قد يتوقع حصوله، وأنه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال التدخل في شئون السلطة التنفيذية،

وأن للوزير المسئول الحق في الرد على السؤال بما يراه مناسبة من بيان يفي بما هو مكتوب دون أن يكون من شأن السؤال إلزامه بتقديم مستندات، أو أوراق، أو وثائق مؤيدة أو مثبته لصحة اجابته، مالم يرى المسئول تقديمها توضيحا لإجابته على السؤال أو أنها لا تكتمل بدونها

وأضاف الوزير في رده على سؤال النائب جوهر ، وبعد الاطلاع على البنود الواردة في سؤال العضو، تود الوزارة الإفادة بما يلي:

• بالنسبة للبند رقم (1) من السؤال: مرفق كشف يتضمن أسماء المنظمات الإقليمية والدولية التي تنتمي دولة الكويت إلى عضويتها مع تاريخ الانضمام إليها وقيمة الالتزامات المالية السنوية.

. بالنسبة للبند رقم (2) من السؤال: آلية التوظيف والعمل لدى المنظمات الإقليمية والدولية، تحكمها نظم وإجراءات وشروط، وتكون عبر الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وفقا لتوصيف وظيفي محدد، ومؤهلات ومهارات معينة تتطلبها حاجة المنظمة، ومن لديه الرغبة وفقا للمؤهلات يقوم بالتقدم أو الترشح لهذه الشواغر الوظيفية. واستنادا إلى ما نص عليه المرسوم الأميري رقم 32 السنة 1962 بتنظيم وزارة الخارجية، فإن الوزارة تقوم بتعميم إعلانات

التوظيف على جهات الاختصاص للترشح لهذه الوظائف كما قامت الوزارة بإصدار القرار الوزاري رقم 13/2015 بتاريخ 15/4/2015 والمعدل بالقرار رقم 26/2016 بتاريخ 18/7/2016 بتشكيل لجنة لتلقي المراسلات الواردة من المنظمات الإقليمية والدولية

بشأن الإعلان عن الوظائف الشاغرة واحالتها إلى الجهات المختصة ودراسة طلبات الترشيح المقدمة من الجهات المعنية بدولة الكويت من حيث استيفائها للشروط اللازمة للترشح لدى المنظمات، ومتابعة الخطوات اللازمة للحصول على موافقة المنظمة على مرشح دولة الكويت وفقا للمعايير المعتمدة فيها، كما يبلغ عدد الكويتيين العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية (183).

وأما بالنسبة للبند رقم (3) من السؤال: يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة في المنظمات الإقليمية والدولية كل حسب أنظمتها، وذلك عبر المواقع الرسمية التابعة للمنظمة، وتقوم الوزارة بتلقي المراسلات الواردة من المنظمات الإقليمية والدولية بشأن الإعلان عن الوظائف الشاغرة واحالتها الى الجهات المختصة، ومتابعة الخطوات اللازمة للحصول على موافقة المنظمة على مرشح دولة الكويت وفقا للمعايير المعتمدة فيها وذلك وفقا لما نص عليه القرار

الوزاري رقم 13/2015 بتاريخ 15/4/2015 والمعدل بالقرار رقم 26/2016 بتاريخ 18/7/2016 بشأن تشكيل لجنة مختصة في هذا الموضوع.

الشيخ الدكتور أحمد الناصر

د. حسن جوهر

كشف بالمنظمات الإقليمية والدولية (بالنسبة للبعثات الواقعة ضمن اختصاصات شؤون المنظمات الدولية) التي تنتمي دولة الكويت إلى عضويتها مع تاريخ الانضمام إليها وقيمة الالتزامات المالية السنوية تجاهها "فبراير 2021"

الرقم	المنظمة / الوكالة / المؤتمر	تاريخ الانضمام	قيمة الالتزامات المالية الملزمة (السنوية)
1	الأمم المتحدة UN	14 مايو 1963	الميزانية العادية للسنة المالية 2020 - 2021: $ 7,288,249 ميزانية عمليات حفظ السلام للسنة المالية 2021: $ 13,932,709
2	منظمة الصحة العالمية WHO	9 مايو 1960	العام المالي 2021/2020 $ 1,300,350
3	الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA	1 يناير 1964	• الميزانية العادية لعام 2021: € 818,371 + € 132,852 • صندوق التعاون التقني لعام 2021: € 217,475 • تكاليف المشاركة الوطنية لعام 2020: € 32,539
4	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	30 يونيو 1985	الميزانية العامة لعام 2021: € 288,268
5	منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC	1960	العام المالي 2021/2020 $ 2,000,000
6	الأمانة الدولية لمنظمة الصك IACA	5 مارس 2015	لا توجد التزامات مالية
7	منظمة الجمارك العالمية	4 أكتوبر 1993	عن السنة المالية 2020 – 2021: € 37,320.61
8	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW	27 يناير 1993	€ 170,632
9	المنظمة الدائمة للتحكيم	2004	€ 5746

جانب من المنظمات

رئيس اللجنة الصحية: إعفاء الحاصلين على جرعتي لقاح كورونا من متطلبات الحجر المؤسسي

طالب رئيس اللجنة الصحية النائب سعد علي الخنفور وزارة الصحة بإعفاء المواطنين الذين حصلوا على جرعتي اللقاح المضاد لكوفيد– 19 من متطلبات الحجر الصحي المؤسسي وغيره بعد العودة من السفر إلى البلاد أو بعد مخالطة حالة إصابة إيجابية بكوفيد– 19 ، اسوة بالعديد من الدول التي اتخذت هذا القرار في أوقات سابقة

وزاد الخنفور على الحكومة و وزارة الصحة تقديم تسهيلات ومزايا لمن أنهي الكورس الوقائي لفايروس كورنا وحصل على الجرعتين وتحفيز بقية المواطنين على الإقبال على التطعيم ولن يأتي ذلك إلا بترغيب المواطنين بمزايا وتحفيزات تفرقهم عن الاخرين الذين لم يقبلوا على التطعيم

وطالب الخنفور بزيادة اعداد مراكز التطعيم وفق الخطة المعلنة وكذلك تكثيف التطعيم للمواطنين على مدار الأسبوع وفي جميع أيام العطلات الرسمية في كافة مراكز البلاد بهدف زيادة أعداد الحاصلين على التطعيم والوصول إلى العدد المستهدف بأسرع وقت ممكن

وطالب الخنفور في ختام تصريحه وزارة الصحة بنقل تجربة عدد من الدول إلى الكويت والتي شرعت في اصدار جواز صحي رقمي للحاصلين على جرعتي التطعيم من مواطنيها لضمان تخطيهم كافة الإجراءات في المطارات من دون أي متاعب أو اختبارات إضافية.

سعد الخنفور

الساير يوجه 3 أسئلة برلمانية إلى وزراء العدل والتربية والصحة

وجه النائب مهند الساير 3 أسئلة إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير التربية د. علي المضف، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، وطلب في السؤال إلى وزير العدل إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بعدد العاملين بوظيفة أمين سر جلسة في وزارة العدل.

2 – كشف بعدد العاملين في وظيفة أمين سر جلسة في إدارات كتاب المحاكم مع بيان اسم الإدارة والأعداد التفصيلية لكل محافظة على حدة.

3 – كشف بعدد الدوائر في كل محكمة وتوزيعها على المحافظات.

4 – كشف بعدد أمناء سر الجلسات مقارنة بعدد دوائر محكمة الاستئناف في كل من قصر العدل والأحمدي والفروانية وحولي والجهراء.

ونص السؤال إلى وزير التربية على ما يلي:

صدر قرار من قبلكم بشأن التعليم عن بعد للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2020 / 2021 وتقرر أن تكون الدراسة بجميع المراحل التعليمية المختلفة عن طريق التعليم عن بعد، وبحسب القرار فإن ما ورد يطبق على مدارس التعليم العام والتعليم الديني ومراكز تعليم الكبار والمدارس الأهلية بالتعليم الخاص ومدارس التربية الخاصة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل يشمل القرار التعليم عن بعد عن طريق (أون لاين – لايف) طلبة المرحلة الابتدائية للصف الأول – الثاني – الثالث، أم سيستمر على الوضع السابق عن طريق التعليم عن بعد (المسجل)؟ برجى تزويدي بأسباب اتخاذ القرار والدراسات التي تم على ضوئها اتخاذ تلك القرارات.

2 – الإحصائيات التي توضح مستوى التحصيل العلمي للطلبة في المرحلة الابتدائية للفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2020 / 2021.

مهند الساير

3 – ما أسباب عدم نشر نتائج الثانوية العامة للفصل التدراسي الأول من العام الدراسي الحالي 2020 / 2021.

ونص السؤال إلى وزير الصحة على ما يلي:

نظرا للاعتبارات الصحية وقرارات مجلس الوزراء وتعليمات الجهات المعنية بالتعامل مع جائحة كورونا، فإن إجراءات السفر للخارج وفقا للآلية المتبعة فرنه يتعين على المسافر حجز موعد لإجراء فحص كوفيد 19 عبر (تطبيق مسافر) أو (تطبيق نتيجتي – التطبيق المملوك للمختبر الكويتي الألماني) حيث إنهما المنصتان الرسميتان المعتمدتان لدى وزارة الصحة، لذا يعبئ المسافر بياناته في التطبيق ومن ثم يختار أحد المختبرات لأخذ موعد ومن ثم يرسل التطبيق رسالة نصية (SMS) بها رمز الاستجابة السريع (QR code) بموعد للمختبر المختار ويذهب المسافر وفقا للموعد لأخذ مسحة ثم يعمل النظام على إرسال (SMS) مرفقا بها رمز الاستجابة السريع (QR code) بنتيجة الفحص، وعليه يذهب المسافر للمطار لكي يمسح رمز الاستجابة السريع (QR code) لتأكيد نتيجة الفحص ومن ثم السماح له بصعود الطائرة للسفر، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بعد توجيه المسافر لاستخدام إحدى المنصتين (تطبيق مسافر وتطبيق نتيجتي التابع للمختبر الألماني) هل من الممكن تغيير نتائج الفحص في النظام؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بالفئات التي لديها الصلاحية لعمل ذلك.

2 – توجد مختبرات معتمدة لدى وزارة الصحة لعمل فحص كوفيد 19، ولكن هل هناك اعتماد لـ «مراكز أحد المسحاتً؟ وما المواصفات والاشتراطات التي وضعتها الوزارة لاعتماد هذه المراكز لأخذ العينات؟

3 – في حالة اعتماد مركز لأخذ المسحات، ما الآلية المتبعة لدى الوزارة للإشراف ومتابعة نقل المسحات من هذه المراكز إلى المختبرات؟ وهل تخضع لرقابة الوزارة أو أي جهات حكومية أخرى؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة للإشراف والرقابة والمستندات الدالة على ذلك مع بيان الجهات المكلفة بمراقبة تطبيق الإجراءات والاشتراطات الصحية لنقل المسحات.

4 – هل المراكز الحالية المعتمدة مطابقة لمواصفات وشروط وزارة الصحة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بشهادات الاعتماد أو المستندات الدالة على ذلك.

5 – هل تحدث الوزارة البيانات ونتائج المسحات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بالجهة المختصة بتحديث البيانات في حال كانت تابعة للوزارة، وفي حال كانت جهة خارج الهيكل التنظيمي للوزارة (قطاع خاص أو تجاري) يرجى تزويدي بالعقود وآلية تحديث البيانات وإرسالها للوزارة، وهل النظام يقبل تغيير البيانات ونتائج الفحوصات قبل إرسالها للوزارة؟ وفي حال كان هناك إمكانية لتعديل نتائج الفحوصات هل يكون تعديلها يدويا أو آليا؟ ومن يملك صلاحية التعديل؟

–6 هل لدى الوزارة خادم بيانات لجميع هذه المسحات والبيانات؟ وهل النظام الحالي المعتمد يتضمن تخزين بيانات المسحة؟

الشحومي يسأل الفارس والعلي عن سوء خدمة الانترنت وتطوير طريق الفحيحيل

وجه النائب أحمد الشحومي 4 أسئلة إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، جاءت كما يلي:

3 أسئلة إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

وطلب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الشكاوى التي تلقتها وزارة المواصلات من المواطنين في مناطق سلوى والرميثية والبدع من سوء خدمة الانترنت المقدمة لهم عبر «شبكة الألياف الضوئية» وكذلك أن صندوق تشغيل الخدمة «البوكس» الذي تم تركيبه في منازلهم يعاني من خلل كبير ولا توجد قطع غيار له مما يضطرهم إلى تبديله، وكيف تعاملت معها؟

2 – هل تضمن العقد المبرم مع الشركة المنفذة لمشروع الألياف بنودا خاصة بالصيانة أو قطع بديلة لأجهزة الفايبر (ONT BOX)؟

3 – هل تتطابق أجهزة تشغيل الخدمة «البوكس» المركبة في المنازل مع المواصفات والمعايير العالمية المعتمدة في هذا المجال؟ وهل اكتشفت الوزارة فروقات بالمواصفات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فكيف تعاملت معها حسب العقد المبرم مع الشركة المنفذة للمشروع.

4 – نمى إلى علمي أن قطاع الشؤون القانونية في وزارة المواصلات قام برفع قضية على المقاول الذي نفذ المرحلة الأولى من مشروع الألياف الضوئية لعدم وجود قطع غيار أو عقد للصيانة، ما فحوى القضية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية منها.

5 – هل قامت الوزارة بصرف مستحقات المقاول كاملة، من دون التحقق من تنفيذ بنود العقد المبرم معه؟ وهل هناك لجان متابعة أو فرق عمل تقوم بجولات ميدانية على مواقع العمل في المناطق التي يشملها المشروع، أم أن الوزارة أوكلت هذه المهمة إلى الشركات المنفذة؟

6 – ما دواعي تأخر تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع الألياف الضوئية رغم أن العقد المبرم بين وزارة المواصلات والمقاول المسؤول لا تتجاوز (3) سنوات منذ البدء بتنفيذ المشروع في العام 2017؟

7 – ما المناطق السكنية التي شملتها المرحلتان الأولى والثانية من المشروع؟ وما المناطق المنتظر إيصال الألياف الضوئية لها في المرحلة الثالثة والأخيرة من المشروع؟

–8 ما قيمة العقد المبرم مع الشركة وما إجراءات الوزارة ضد المقاول عند تأخر تنفيذ المشروع؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقد والإجراءات المتخذة من الوزارة ضد المقاول إن وجدت.

وطالب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

1 – أعلنت الهيئة العامة للطرق والنقل البري عن عزمها تطوير طريق الفحيحيل السريع (طريق30)، فإلى ماذا انتهى تقرير المكتب الاستشاري الذي تعاقدت معه الهيئة للتخطيط للمشروع، وما مدة العقد معه؟ وما مراحل تنفيذ المشروع؟ وما نسبة إنجازه حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما موعد البدء بتنفيذ المشروع ومدة الإنجاز؟

2 – ما خطة الهيئة لتطوير الطريق وربطه مع المناطق السكنية العديدة المحاذية له، وإلى ماذا انتهت إليه دراسة الجدوى للمشروع بخاصة فيما يتعلق برفع القدرة الاستيعابية للطريق المقام حليا بما يتناسب مع التطور العمراني وزيادة الكثافة السكانية وتماشيا مع المخطط الهيكلي لدولة الكويت حتى عام 2030؟

3 – نمى إلى علمي أن تطوير طريق الفحيحيل السريع القائم سيكون طريقا سريعا مرتفعا بطول إجمالي يبلغ (38) كيلو مترا، ابتداء من تقاطعه مع شارع السور وطريق الاستقلال في مدينة الكويت شمالا عند التقاطع رقم (1) في الدائري الأول، لينتهي عند التقاطع (ايه 78) جنوب الأحمدي مع ميناء عبدالله جنوبا، إضافة لتطوير (22) تقاطعا و (12) جسرا للمشاة على امتداد الطريق، فهل قامت الهيئة بعمل مخطط للطرق البديلة التي سيتم إنشائها مؤقتا لحين إنجاز المشروع؟ وهل سيتم استقطاع جزء من الارتدادات المحاذية للمنازل في المناطق السكنية؟ وهل وضع في الاعتبار حفظ ممتلكات المواطنين؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من مخطط المشروع الرئيسي وكذلك مخطط الطرق البديلة المؤقتة.

4 – هل تم الأخذ بالاعتبار عند تصميم هذا المشروع المسار المقترح للمترو والنقل العام الخاص بالحافلات ضمن أعمال تطوير الطريق؟

وطلب في السؤال الثالث إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما دور ومهام اللجنة التنفيذية المشكلة بين الإدارة العامة للطيران المدني ووزارة الصحة لمتابعة الإجراءات الوقائية لمكافحة فيروس كورونا المستجد؟ مع تزويدي بكشف بأسماء أعضائها وعدد اجتماعاتها وأهم ما اتخذ فيها من قرارات وذلك خلال الفترة منذ مارس 2020 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 – هل تنسق لجنة طوارئ «كورونا» في مجلس الوزراء مع الإدارة العامة للطيران المدني قبل اتخاذ أي قرارات تخص إجراءات مكافحة الفيروس مثل إغلاق أو فتح أو عمل مطار الكويت الدولي؟ وما الإجراءات المتخذة في العادة لتنفيذ هذه القرارات؟

3 – أصدر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي في الثالث من فبراير 2021 عدة قرارات وقائية تضمنت منع دخول غير الكويتيين البلاد اعتبارا من السابع من فبراير 2021 ولمدة أسبوعين قابلة للتمديد والمراجعة، فكم عدد الوافدين الذين دخلوا البلاد خلال الفترة من 3 إلى 7 فبراير 2021؟ وكم عدد المواطنين العائدين إلى البلاد في الفترة ذاتها؟ مع تزويدي بجدول خاص بالرحلات القادمة للبلاد لنفس الفترة مع تحديد عدد ركاب كل طائرة قادمة وجنسياتهم وكشف بعدد وجنسيات المسجليت على منصة «السلامة» الالكترونية منذ إنشائها وحتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – وجه مجلس الوزراء المواطنين العائدين إلى البلاد بعد تاريخ 21 فبراير 2021 إلى التسجيل في منصة (بالسلامة) لتولير حجر مؤسسي لهم لمدة أسبوع في الفنادق والمنتجعات التي تنسق معها الإدارة العامة للطيران المدني لاستقبال المواطنين، فما قيمة المكوث أسبوعا كاملا لديها لتطبيق الحجر المؤسسي؟ مع تزويدي بكشف بالعروض المقدمة والأسعار والقرارات المتخذة للاختيار فيما بينها.

وطلب في السؤال إلى وزير الداخلية إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كم تبلغ قيمة عقد إنشاء وإنجاز وصيانة مبنى إدارة شؤون إقامة محافظة العاصمة؟ وما المدة المقررة لإنجاز المشروع؟ وما نسب الإنجاز فيه؟ وما أسباب التأخير –إن وجدت–؟ وما إجراءات الوزارة ضد الشركة المنفذة في حال كان هناك تأخيرا في نسب الإنجاز؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقد.

2 – هل أصدرت الوزارة أي أوامر تغييرية على العقد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هذه الأوامر وما الداعي لاتخاذها؟

3 – هل راعت الوزارة حين قيامها بإجراء أوامر تغييرية بالمشروع النظر في مواد البناء وكمياتها ومواصفاتها المسجلة في العقد؟

4 – اعتمدت وزارة الكهرباء والماء (3) محولات للمشروع بدلا من (4)، فلماذا لم تصدر وزارة الداخلية أمرا تغييريا خطيا بحذف معدات المحول الرابع من العقد؟

5 – هل أجرت الوزارة دراسة للفروقات الحسابية عند اعتماد مواد بديلة في المشاريع الإنشائية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية منها.

أحمد الشحومي